

مكتب الإنماء الاجتماعي

المؤتمر الدولي
للآثار النفسية
والاجتماعية والتربوية
للعدوان العراقي على دولة الكويت

التلاحم الاجتماعي في الكويت
خلال فترة الاحتلال العراقي

الدكتور
محمد عبدالله المطوع
جامعة الإمارات العربية المتحدة
كلية الآداب
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

٣ - ٦ ابريل ١٩٩٣

التلاحم الاجتماعي في الكويت
خلال فترة الاحتلال العراقي

الدكتور
محمد عبدالله المطوع
جامعة الإمارات العربية المتحدة
كلية الآداب
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

مارس ١٩٩٣

مقدمـــة

المؤكد أن الغزو العراقي لدولة الكويت كان ضربة قاضية لظهر النظام العربي ، وإذا كانت التجمعات العربية التي ظهرت في السنوات السابقة على الاجتياح العراقي للكويت ، تشهد على ضعف مؤسسات النظام (كالجامعة العربية) عن أداء وظيفة التكامل والوحدة بالنسبة للنظام ككل . فإن هذا الغزو قد أطاح بالبقية الباقية من وحدة النظام العربي ، بل بالاضافة إلى ذلك فقد تشرحت مواقف الدول . البعض أيد المعتدي فيما رفض البعض الآخر عملية الاعتداء باعتباره انتهاكاً للشرعية أو جرماً لقواعد راسخة تحكم تفاعل النظام الدولي المعاصر . بينما وقف البعض الثالث حائراً وصامتاً مام هذا الحدث الكبير ، بحيث يمكن اعتبار كل ذلك مؤشراً على انهيار وعدم تماسك النظام العربي كنظام اقليمي . على خلاف ذلك كان الأمر بالنسبة للمجتمع الكويتي ، فبقدر الاحتياج تهديد للشرعية الدولية ، وانتهاكاً للمواثيق العربية ، فإنه كان هموماً على المجتمع الكويتي ذاته ، وهو المجتمع الذي أصبحت له مكانته السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم العربي . وحيث أدى هذا الغزو إلى الوقوف وقفة رجل واحد في مواجهة الاجتياح . حيث تناست الجماعة الكويتية ، وتجاهلت في لحظة تاريخية خلافاتها الداخلية أمام الخطر الجديد الطاريء،وبقدر ما كان الغزو فادحاً ومؤلماً . فإن التماسك الذي تحقق عنه كان عميقاً وشاملاً . بحيث برزت من خلا العمق مشاعر الانتماء والمواطنة الكويتية . وفي حينه قاد الغزو إلى التمزق العربي ، فإنه قد خلق الوحدة والتماسك على المستوى الكويتي ، حركة أو لنقل نتائج متناقضة للحظة تاريخية واحدة .

وبالرغم من فداحة الحدث المدمر ، والمتمثل بإحتلال العراق لدولة الكويت في ذلك الصيف الأسود من عام ١٩٩٠ ، وما قد ترتب عليه من آثار أثرت على المنطقة وأثرت على العالم دون أستثناء ، إلا أن البحث في الأوضاع الداخلية في الكويت أثناء الاحتلال يعطي مؤشرات لا يمكن تجاهلها لمن يود أن يدرس أهمية مؤسسات المجتمع المدني سواء في حالة السلام أو الحرب . ولعل وجود هذه المؤسسات (جمعيات نفع عام ، هيئات خيرية ، قوي سياسية بإختلاف

اتجاهاتها) قد لعب دوراً هاماً في مواجهة الغزاة وباستخدام كافة الوسائل من العصيان المدني إلى المقاومة العسكرية .

ومن ثم فنحن نستطيع القول بأنه إذا كان المجتمع المدني قد استكمل مؤسسات وتنظيمات في مرحلة ما قبل الغزو ، فقد شكل الغزو نقطة البداية لفاعلية المجتمع المدني . أو أن هذه الظروف قد أطلقت عقال تطور المجتمع المدني بما يدفعه إلى الأمام ، إلى استكمال مؤسساته ، وامتلاك الآليات التي تعمق الانتماء الكويتي، وأيضاً تتولى حصر البنايات داخل المجتمع الكويتي ، لينتقل به إلى وضع متجانس جديد تبرز من خلال مشاعر الولاء والانتماء للمجتمع ، وتتأكد من خلاله عواطف المواطنين التي تشير في النهاية إلى اكتمال نضج المجتمع المدني .

لقد ارتكب النظام العراقي من الجرائم والتخريب خلال فترة الاحتلال ما يفوق تصور الإنسان وتفننه في وسائل التعذيب والإرهاب ، وسيظل ذلك في ذاركرة أبناء الكويت لأجيال قادمة وبالمقابل لن ينسى الصامدون شهداءهم وملحمة التحدي التي ستتناقلها الأجيال بشكل أسطوري لتلك الأيام التي نرجو أن لا تعود تحت أي ظروف من الظروف . غير أنه إذا كان لهذه الظرف طابعها السلبي فإن هناك مجموعة من الايجابيات التي كان لها وجودها الجنيني في رحم الأزمة ، منها اكتمال هوية المجتمع المدني ، بل وفعاليته في الحفاظ علي وجوده في مواجهة أية تحديات ، إضافة إلى تحرك المجتمع المدني للالتحام بنظامه السياسي في إطار ظروف ووفق منطق جديد . بحيث يدفعنا ذلك إلى ترديد المثل العربي « رب ضارة نافعة » .

الأوضاع الأجتماعية في الكويت قبل الغزو

كانت الأوضاع الاجتماعية في الكويت انعكاساً للعديد من السياسيات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وتأشيرات الأحداث والمنعطفات التي مرت بها المنطقة تركت آثارها على المجتمع الكويتي ، فقانون الجنسية ، والتركيبة السكانية ، والتركيبة الطائفية والقبلية . . .الخ قد تعطي مؤشرات غير حقيقية للأوضاع الاجتماعية ، وبالرغم من ذلك ظل المجتمع متماسكا بشكل من الأشكال ، لكن ذلك لا يعني وجود مشكلات حادة في بنية المجتمع ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن تعزيز دور

المواطن في ترسيخ دولة المؤسسات منذ نيل الكويت لاستقلالها السياسية في الستينات ، ارتبط بترسيخ العديد من عناصر بناء المجتمع المدني ، لمجلس الأمة الكويتي ، وجمعيات النفع العام ، الجمعيات التعاونية ، وزارات الخدمات ، وقد ساهم التعليم في استمرار تطور هذه المؤسسات وتعزيز دورها في المجتمع بالرغم من كل الانتكاسات والتراجع سواء عوامل داخلية أو خارجية (لا مجال لذكرها في هذا البحث) حيث ساهمت كل هذه التطورات بشكل أو بآخر في التأكيد على أهمية دور الإنسان في بناء الدولة الحديثة ذات التوجه المؤسسي،[(١)] غير أنه في نهاية سنة ١٩٨٩ شهد المجتمع الكويتي نوعاً من الصراع القيمي بين الاتجاه الحديث الذي يدعو إلى بناء دولة المؤسسات وبين الاتجاهات التي حاولت أن تعيق التطور في هذا الاتجاه ، هذا التفاعل فسره البعض على غير حقيقته وهي الحقيقة التي تشير إلى أن المجتمع الكويتي مجتمع يخضع أثناء عملية التغير لتفاعلات عديدة . فهناك تفاعل بين البنية القبلية السابقة على بناء الدولة الحديثة من ناحية ، وبين متطلبات الدولة ومفاهيم المواطنة والدراء من ناحية ثانية . هناك أيضاً التفاعل في نطاق المدني بين المؤسسات التقليدية ذات الطبيعة العائلية والجماعية القادرة على تعبئة الأفراد ، في مواجهة المؤسسات الحديثة التي تحاول السيطرة على البشر في المجتمع وتنظيم التفاعل بينهم . هناك أيضاً التفاعل بين نظام الدولة الحديثة الغربية بالأساس ، وبين تراث المجتمع المدني الشرقي بالأساس كذلك . الأمر الذي يشير إلى أن المرحلة السابقة لعملية الغزو ، كأن نشير إلى حالة التغير والديناميةة ، أو بالأصح إلى مجتمع يعيد ترتيب عناصره ، وفق بناء اجتماعي جديد ومنطقي حديث في الحياة .

بالإضافة إلى ذلك كانت تناقضات وتباينات عديدة كتلك المتعلقة بالعلاقة بين الرجل والمرأة . وبالأصح تلك الخاصة بمكانته في المجتمع ، هنك أيضاً التباينات بين مجتمعات الوطن الواحد سواء في مساحة المواطنة ، أو في طبيعة الحقوق والواجبات المرتبطة بها ، بالإضافة إلى ذلك الكويتيون أبناء الوطن إلى جانب الوافدين الذين شغلوا فرص العمل لتحديث هذا المجتمع . بحيث كانت كل هذه العناصر تسعى إلى الانصهار في بقعة واحدة ، لتأسيس المجتمع المدني الكويتي وفق أسس جديدة ، وبدعم من النظام السياسي القائم.

ومن الممكن أن يطرح بشكل عام أن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في محلة ما قبل الاحتلال تمثل افراز للعوامل الموضوعية وصورة مصغرة للمجتمع العربي بكل تناقضاته وتناصراته وازدواجيته [٢] .

الاحتلال والمجتمع:

منذ اللحظات الأولى ليوم ١٩٩٠/٨/٢ والقوات الغازية والمحتلة تستخدم كل ما لديها من تراكم تاريخي في القمع والتعذيب والتضليل الإعلامي، لاخضاع الشعب الكويتي والمقيمين على أرض الكويت للهيمنة ، خاصة بعد ما ظهرت بوادرالمقاومة المحتل وأهدافه . حيث بدأت تظهر هذه البوادر ، من الإدعاءات العراقية التي بدأت مع منتصف شهر مايو ١٩٩٠ .

فقد استخدمت القوات الغازية للنظام العراقي كل وسائلها من الإعدام والاعتقال والعقاب الجماعي، والاستيلاء على كل المرافق الحيوية من مستشفيات وغيرهاوذلك بخلق حالة من القهر المكثف والشامل، تستطيع به تأمين عملية الاستيلاء على المجتمع الكويتي ولهذا فهي تمارس كل ما تقوم به الأنظمة في حالة الحرب والاحتلال من اضطهاد للسكان ، واجبارهم على اتباع التعليمات [٢] . والتخلي عن هويتهم الوطنية وعن سلطتهم الشرعية ، والانخراط في النظام الجديد تحت وهم الأصول التاريخية والعمق القومي في هذا الاطار استخدم النظام العراقي الشرعية التاريخية والشعارات القومية وحتى المشاعر الدينية ، لخلق تأييد عربي واسلامي عام لسلوكه البربري ، غير أن الشعب العربي والاسلامي كان أكثر وعياً بحيث لم يستوعب هذه الادعاءات الباطلة .

ونعتقد أن توضيح ما قامت به الحكومة العراقية من انتهاكات لحقوق الأنسان في الكويت خلال فترة الاحتلال . فيعطي صورة واضحة للأوضاع في الداخل ويبين سبباً من أسباب استمرار مقاومة الشعب الكويتي للاحتلال ، وعلى سبيل المثال فقد أوردت Middle EastWatch في العديد من تقاريرها حول الاحتلال، منذ التاسع من أغسطس ١٩٩٠ وبعض الممارسات الوحشية للنظام العراقي ، وهي الممارسات التي يمكن ايجازها فيما يلي :

١ ـ الإعدام من دون محاكمات لعدد كبير من الأفراد سواء من أتهم بالمقاومة المسلحة، والأطباء، والمتطوعون للعمل في الجمعيات التعاونية، ويقدر عدد الذين أعدموا في الأيام الثلاثة الأولى للاحتلال بنحو مائتني وخمسين شخصاً.

٢ ـ إرهاب المواطنين خلال التفتيش بحجة البحث عن الأسلحة أو آلات التصوير والطباعة وذلك لخلق حالة من الهلع والرعب العام .

٣ ـ سوء معاملة المعتقلين وتعذيبهم وذلك في محاولة تخويف امكانية المقاومة من قبل المواطنين الذين مازالوا خارج الاعتقال.

٤ ـ استيلاء الحكومة العراقية على المستشفيات، وبالتالي على الأجهزة الطبية والفنية، إضافة إلى الدوائر الحكومية ومؤسسات النفط وتجهيزات ومكتبات الجامعة وغيرها من المؤسسات العلمية.

٥ ـ منع أي نوع من أنواع التعبير السلمي، حيث إن القوات العراقية أطلقت النار على تلك المظاهرات السلمية التي احتجت على الاحتلال.

٦ ـ إرغام الكويتيين على تغيير وثائق الثبوتية من الكويتية إلى العراقية، وذلك عن طريق الاستيلاء على وثائق الثبوتية الكويتية، ومحاولة إرغامهم على الحصول على الجنسية العراقية وعلى التجنيد في القوات العراقية.

٧ ـ الاستيلاء على المواد الغذائية، والتدخل في توزيعها، وشحن معظمها للعراق [٤]. ويمكن القول بأن هذه الممارسات اللا إنسانية والتي عاملت الإنسان الكويتي بكل قسوة وعنف، واستخدمت كل التراكمات لعصور التعذيب والتنكيل بالإنسان، قد زادت من قوة وعمق الصمود الشعبي والمقاومة، فهي تعبر عن الإصرار على مواجهة الموت في سبيل الحياة، وتوضيح مدى ترسيخ قيم الوطن والتضحية، والاصرار على البقاء بالرغم من كل مؤشرات الفناء [٥].

فقد كانت مقاومة الاحتلال تعني بعبارة أخرى تحدي الطوفان والطغيان، وهي قمة العمل التطوعي، والمتطوع كما يعرّفه جاسنون بوتول:« هو الذي يدخل في نزاع ما للدفاع عن قضية يؤمن بعدالتها، والنمط الصحيح للمتطوع، هو ذلك الذي يشترك في نزاع معين ثم يعود إلى ذويه عند انتهاء الحرب، يغمره الإحساس بأنه أدى واجبه » [٦]. فإذا كان هذا التعريف ينطبق في حالة الحروب بين الدول، فإنه يأخذ معاني أعمق في حالة مقاومة المحتل والدفاع عن الوجود والوطن ضد المحتل ذلك يعني أن الغزو العراقي للكويت قد أدى إلى نشأة بعض قيم وأبعاد التلاحم في المجتمع المدني الكويتي ، وهي الأبعاد والقيم التي نذكرها من خلال المظاهر التالية :

أ ـ نشأة تيار المقاومة الكويتية في الداخل بالأساس والخارج أيضاً ، وهي المقاومة التي ساعدت بالتأكيد على تعميق انتماء الفرد لمجتمعه أو أنتشار الاحساس بالشعور والعاطفة الكويتية ، ومن ثم فقد أكد ذلك على الرابطة العضوية بين الفرد والمجتمع .

ب ـ الاحساس بقيمة المواطنة ، وهو الاحساس الذي تتهاوي إلى جانبه كل التكوينات القبلية أو الجماهية الضيقة التي ينتمي إليها الفرد ، بحيث يبرز الوطن من خلال نيران الغزو قوياً أو تكويناً حديثاً ، يحل محل التكوينات التراثية والتقليدية .

جـ ـ اننا نعتقد أنه برغم الخسائر المادية التي سببها الغزو العراقي للكويت، فإن المكاسب المعنوية التي ربحها المجتمع الكويتي كانت أعظم إلى حد كبير ، فقد ولد مجتمعاً مدنياً ملتحماً بنظامه السياسي ، ولديه مواطنون قادرون على الفداء من أجله تعبيرا عن مشاعر الولاء والانتماء .

مظاهر التلاحم الاجتماعي: ـ

في أقل من الأربع والعشرين ساعة، منذ بداية الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠/٨/٢ وجد الصامدون أنفسهم بلا حكومة ولا مظهر من مظاهر وجود مؤسسات السلطة الشرعية، مما زاد من حدة الصدمة الأولى، وهي صدمة تلاشي واختفاء الدولة تماما(٧) وذلك لأن الغزو كان جارفاً ومفاجئاً وأتى على كل المؤسسات وكاد ـ لعنفه وشموله ـ أن يهدد المجتمع المدني ذاته .

وقد كتبت العديد من المقالات والكتب حول الاحتلال ومظاهره وعن حرب الخليج الثانية، غير اننا نعتقد أن تناول الوضع الداخلي للكويت المحتلة لم ينل الدراسة والتحليل المطلوبين لهذه الظاهرة التي قد لا تتكرر إلا نادراً ، لذا فإن دراسة المجتمع من الداخل قد تعطي نتائج لفهم طبيعة المجتمعات العربية في الخليج في ظل الأزمة أو الأزمات وبالأخص فيما يتعلق بالتلاحم الاجتماعي والتضامن بين المواطنين من جهة والمقيمين من جهة أخرى ، وهي العلاقة التي تشكل أساساً للتفاعل بين أفراد المجتمع ككل في ظل أزمة طارقة(٨) .

ولسنا في صدد أن نناقش أولية العمل سواء في جانبه الرسمي أو الشعبي ولكن ذلك لا يمنع من التأكيد على أهمية تساندها معاً وعدم طغيان أحدهما على الآخر، بالرغم من تأكيد تجربة الكويت على أهمية العمل الشعبي في مختلف

المجالات ، حتى أصبح من المهم أن تكون هناك تجربة شعبية في العمل ، وما تم في الكويت اثناء الاحتلال يؤكد على أن العمل الشعبي التطوعي قد أدار احتياجات المجتمع بشكل حفظ له الاستمرار في مقاومة الاحتلال لمدة سبعة شهور كاملة في ظل غياب مؤسسات الدولة بالكامل (٩).

وقد عبر الكاتب سليمان الفهد- من الصامدين - خير تعبير عن تأثيرات المحنة على المجتمع بقوله: فمن رحم المحنة: ولد بشر جدد وحضرت قيم وعادات وأفعال جديدة، .. وتوارت سلبيات وأخطاء وخطايا كانت حاضرة في نسيج الحياة اليومية بشتى مناحيها»(١٠).

ففي أوقات الأزمات تلجأ المجتمعات عادة إلى ميراثها التاريخي والحضاري والاجتماعي ، تحاول استحضار الآليات اللازمة للتكيف مع المواقف الجديدة والصعبة . وهو الأمر الذي يعني أن المحنة أو الشدة التي مر بها المجتمع تعتبر أزمة ، لابد أن يواجهها المجتمع المدني بوسائل عديدة ، يتولى بواسطتها إدارة هذه الأزمة بما يحفظ عليه وجوده وبقاؤه ، ومن هنا تختلف المجتمعات عن بعضها البعض في قدرتها على استحضار الوسائل الميكانيزمات التي تواجه بها الأزمات . بحيث تعتمد هذه القدرة على ثلاثة عوامل **الأول** المستوى الحضاري الذي بلغه المجتمع ، **والثاني** ثراء التجربة التراثية للمجتمع ، **والثالث** درجة اكتمال المجتمع المدني والتحامه بالنظام السياسي .

لذا نستطيع القول بأن هناك تغيرات هائلة احدثتها المحنة في بنية القيم الاجتماعية، فالنظرة للعمل والمرأة، والتعاون والتكاتف والتلاحم يفرضها الواقع الجديد، وقد ساهم على ذلك التحول بقايا التراث الشعبي حول تلك التغيرات، فالمهم البقاء والمقاومة عن طريق العصيان المدني وهو أحد الأساليب التي تتبعها الشعوب في نضالها ضد قوات الاحتلال والغزو.

ولا بد من الوحدة الوطنية، والمحافظة على الجبهة الداخلية (١١). فلم تعد قوات الاحتلال تفرق بين المواطنين اعتماداً على أصولهم العرقية، أو مذاهبهم الدينية أو حتى توجهاتهم السياسية، فالكل لديها غير متعاونين، وأعداء يجب معاقبتهم باستخدام كافة الوسائل من الإعدام إلى الاعتقال أو الاغتصاب. وهذا ما قد أدركه الصامدون منذ الوهلة الأولى للاحتلال وإن الوطنية هي صمام الأمان والسند الحقيقي لاستمرار المقاومة (١٢). واستناداً إلى ذلك نستطيع

القول بتأكيد مجتمع ما بعد التحرير على قيم جديدة تؤكد على الوحدة والتجانس والشراكة في مجتمع واحد، يساهم الجميع في صياغة مستقبلية باسهامات متوازنة إلى حد كبير . لذلك وجد هؤلاء السكان أن عليهم أن يقضوا على التعصب بكافة أشكاله سواء كان ذلك طائفيًا أو قبليًا أو عرقيًا (١٣).

ذلك يعني أن من أهم مظاهر التلاحم الاجتماعي في فترة الاحتلال ذلك التحول في قيم المجتمع الكويتي الصامد والمتمثل فيمايلي:ـ

١ ـ التأكيد على حقوق الإنسان في الحياة الكريمة والانتماء للوطن.

٢ ـ قيمة التماسك والتضامن والاعتماد على النفس ومساندة الآخرين.

٣ ـ احترام العمل اليدوي. فلم يعد هنالك من يقدم خدماته من القوى الوافدة. فقد اعتمد المواطن فترة الغزو على نفسه ، وجرب أسلوباً جديداً من الحياة له أهميته ومذاقه الخاص .

٤ ـ تأكيد قيمة أهمية العمل وبالتالي الإنتاج، لذا فإنهما مرتبطان ببعضهما في سبيل استمرار الحياة، والتصدي لمحاولات تركيع المجتمع، ومسح هويته الوطنية.

٥ ـ التأكيد على أهمية دور المرأة في مرحلة الاحتلال، وأنها جزء لايتجزأ من بنية المجتمع حيث إنها تساهم بنفس دور الرجل، بل إن مساهماتها قد بدأت منذ الأسبوع الأول للاحتلال (١٤).

كما ذكرنا سابقًا فإن المواطن الكويتي قد أدرك سقوط واختفاء المؤسسات التابعة للدولة في كافة المجالات ومن ثم فإن عليه أن يجد البدائل العملية لاستمرار وجوده، وتعزيز مقاومته لكافة الضغوطات التي تدفعه للخروج من الوطن؛ لذا نجد أن نشرة الصمود الشعبي في عددها الصادر يوم ١٩٩٠/٨/٥ قد أكدت على أهمية اللجان من خلال الطرح التالي، أصبح واضحاً لدى الشعب الكويتي أن مؤسسات الدولة قد انهارت تماماً. الأمر الذي يجعلنا نبدأ بالتفكير في أن نملأ الفراغ المزعج الذي يسببه غيابها . وهنا يطرح المواطن السؤال البسيط التالي : الذي ينقسم بدوره إلى تسؤلات فرعية عديدة تدور حول من سيعالجني من المرض؟ ومن سيحميني من الاعتداءات الجنائية كالسرقة أو ما شابه؟ ومن سيقوم بالتخلص من القمامة حتى لا تنتشر الأوبئة ؟ ومن الذي سيتولى تنظيم عملية التموين حتى لا تنفذ » (١٥).

ويكشف تأمل هذه الحال إلى محاولة المجتمع المدني تأسيس البدائل الوظيفية Functional Alternatives التي يستطيع بها اشباع حاجاته الأساسية ، وتأمين هذا الأشباع بالنسبة للمواطنين . وتنسيق ذلك إلى حد كبير مع ذكر عالم الاجتماع الفرنسي رميل دوركيم الذي يؤكد أن المجتمع يبحث بصورة تلقائية عن البدائل التي تشبع لديه ذات الوظائف . فإذا سقطت مدينة العاصمة بواسطة بطش المحتل ، فإن المجتمع يدفع عادة بمدينة جديدة . وقياساً على ذلك فإنه إذا كانت مؤسسات المجتمع الكويتي قد سقطت بفاعلية الغزو ، فإن اللجان الشعبية التي أفرزها المجتمع في وقت الأزمة شكلت الوسائل الجديدة تتداخل فيها مؤسسات المجتمع في المرحلة السابقة على الغزو ، مع اللجان التي أفرزها المجتمع خلال عملية الغزو ، بحيث يمكن أن يصل إلى صيغة جديدة تحتوي على أفضل ما في التجربتين معاً صيغة تكون قادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته في فترات الحرب والسلام معاً .

ويؤكد الصامدون أن السلوك العفوي قد ساهم في إيجاد العديد من اللجان التي تقدم خدمات اجتماعية ، ومنها لجنة التوعية والإعلام، لجنة الصحة العامة، لجنة الجمعية التعاونية.. الخ، وهذا رد الفعل الذي يتماشى مع غريزة الإنسان في حب البقاء والتكيف مع الظروف الجديدة مهما كانت، ومهما كانت حدتها وقوتها الدافعة بالانسان نحو الفناء، لذا فإن هذا السلوك الاجتماعي الجمعي يعبر عن ردود الفعل والتلاحم ضد الخطر الحقيقي والملموس، والذي يبرز كتحد لا بد من تجاوزه والتغلب على أدواته المختلفة، وهنا تتأكد أهمية التركيز على الأساسيات، وفي الوقت نفسه تعكس حقيقة تطور المجتمع وإدراكه للأولويات التي يجب توفيرها للجميع دون استثناء بغض النظر عن موقفه الاقتصادي والاجتماعي، والعرقي، والقبلي... الخ.

إذن فإن للأزمة مسارات وتأثيرات على النسق القيمي للمجتمع ولها ميكانيكيتها الخاصة والتي بالضرورة تختلف اختلافًا جذريًا عن الأوضاع العادية، وبالتالي تشكل مظهرًا غير عادي بالقياس لمرحلة ما قبل الأزمة أو بعدها، فعلى سبيل المثال اختلفت النظرة لفئة البدون ابان الأزمة. فها هو سليمان الفهد يكتب ما يلي وقد تعرضت هذه الفئة الخيرة إلى شتى أنواع القمع والإرهاب والتنكيل... سعياً إلى استمالتها للوقوف مع أعداء الوطن..» (١٦).

في قلب المحنة إذا تجاهلت المجتمع ، تبايناتها وتمايزاتها الاجتماعية ، وإذا كان تجاهل هذه التمايزات له وظيفة جمع الشمل في مواجهة الخطر الطارئ

والداهم ، وهو ما يعنى الاتحاد والوحدة بين الفرقاء في مواجهة الأزمة، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الجميع يدركون أهمية الغاء كل التمييزات أو التحيزات الاجتماعية، سعياً وراء بعض مجتمع مدني جديد تحكم تفاعلاته ثقافة وقيماً جديدة تؤكد على وحدة المصير ، والمشاركة في الوطن كحق ، والولاد والانتماء له باعتبار أن ذلك من أقدس الواجبات .

ولعل من المفيد هنا أن نذكر مجالات الخدمات التي قدمت للمجتمع أثناء فترة الاحتلال واللجان القائمة على هذا العمل:

١- **الخدمات التموينية:** لعبت الجمعيات التعاونية دوراً أساسيًا في تموين المقيمين في الكويت بالمواد الغذائية، ولعل وجود مجالس للادارات في تلك الجمعيات قد دفع للعمل في هذه اللجان[١٧]. واستمرار تقديم هذه الخدمة هو إنجاز بحد ذاته في ظل تلك الظروف القاسية.

٢ - **الخدمات الصحية:** قام مجموع الأطباء الكويتيين وغيرهم بدور فعال في تقديم الخدمات الطبية والصحية بعد ما هيمنت القوات الغازية على وزارة الصحة، لذا فإن العمل في هذا المجال دخل ضمن العمل التطوعي، وقد بذل أولئك جهداً جباراً في ظل الاحتلال، ونعلم أنهم قد ساهموا في علاج أفراد حركة المقاومة، إضافة إلى المساهمة في تقديم العون لكل محتاج من المقيمين في الكويت، وتقديم الخدمات الصحية للأسر أثناء نقلهم من الكويت إلى العراق، لذا فإن دورهم قد تعدى المجال الدخلي. وقد أكد العديد من الصامدين دور الأطباء والممرضين خلال الأزمة.

٣ - **خدمات النظافة:** من المشكلات الصحية التي قد تؤدي إلى انتشار الأمراض وغيرها تراكم القمامة في الشوارع، لذا فإن توزيع العمل بين أفراد المجتمع حول تقديم خدمات النظافة في نهاية المطاف، يؤدي إلى المحافظة على صحة المجتمع، والحد من انتشار الأمراض، وهو لا يقل بأي حال من الأحوال في الأهمية عن أي عمل آخرواستناداً إلى ذلك .

فقد تم تقسيم العمل في كل حي من الأحياء الكويتية.

٤ - **الخدمات الأمنية:** بعد زوال مؤسسات الدولة ومن ضمنها جهاز الأمن الداخلي والشرطة وغيرها بات من الضروري إيجاد بدائل لحماية الناس من ضعاف النفوس، لذا فقد تشكلت في كل حي من الأحياء أو قطعة من

القطع المشكلة لمناطق الكويت المختلفة مجموعة لحماية المواطنين، ومراقبة كل تحرك مشبوه، وحماية المنازل غير المسكونة، وهذه الخدمة كغيرها من الخدمات تؤكد على أهمية التكافل والتضامن الاجتماعي بالرغم من كل الظروف لذا إن الانخراط في هذه اللجنة يعني فيما يعنيه تحدٍ واضح لإرادة القوات المحتلة والغازية، وبالتالي يعرض صاحبه إلى عقوبة الإعدام، إلا أن العديد من الكويتيين الصامدين وضعوا المصلحة العامة وحماية الوطن فوق أي اعتبار آخر (١٨).

وبعد هل استفاد المجتمع الكويتي من دروس الأزمة وما رافقها من مظاهر صحية اتضحت ملامحها بشكل جلي وواضح خلال مظاهر التلاحم الاجتماعي في الكويت أثناء فترة الاحتلال العراقي؟ وهل ستعزز تلك القيم الاجتماعية في هذه المرحلة وفي ظل وجود السلطة بأشكالها الأربعة ونظمها وقوانينها؟ أم أن العمل الشعبي يثبت دائماً أنه الأكثر تقدمًا وعطاء ورسوخًا من المؤسسات الرسمية .للاجابة على ذلك فإننا نوجه ما حدث في المجتمع الكويتي بفعل الأزمة على النحو التالي :

أ ـ تساقط أو تهاوي التحيزات الاجتماعية بين الجماعات أثناء الأزمة ، بحيث ساعدت عملية الغزو على انتظام الجميع في عمل واحد للمقاومة والصمود في وجه المحتل . ومن الضروري أنه إذا كان ذلك قد حدث أثناء الأزمة فلابد أن تستمر روحه إلى ما بعد الأزمة حيث الوحدة والتلاحم الاجتماعي حفاظاً عل المجتمع الجديد .

ب ـ أن من أكثر الفئات التي حدث لها تدعم اجتماعي وقبول لشراكتها في المجتمع هي جماعة « البدون » و « المرأة » وإذا كان تراث المجتمع قد شهد تحيزاً نحو هذه الفئات فإن دورها الوطني إبان الأزمة أكد ضرورة اسقاط أي تحيز أو قيود اجتماعية ضدها ، الأمر الذي يجعلنا فعلاً أمام روح مجتمع مدني جديد ، لابد أن نعثر على الصيغة السياسية الملائمة لضبطه وتنظيم تفاعلاته .

جـ ـ اننا نلاحظ أن المجتمع المدني الجديد ولاءاً وانتماءاً وطنياً جديداً يتجاوز الحدود القبيلية والعائلية الضيقة ، كذلك يتجاوز حدود الفئات التي تركز على مصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى . حيث أدرك الجميع أن للوطن مصالح واحدة هي الأكثر خلوداً وهي الأكثر استمراراً وقداسة . وهو ما يشير إلى المعاني الحقيقية للانتماء والولاء .

ذلك يعـود بنا إلـى أنه إذا كـانت هناك إدانة على مـخـتلف الأصـعـدة للـغـزو العراقي للكويت بسبب بربريته اونتهاكه للشرعية، إلا أنه من خلاله الأزمة تخلق المجـتـمع المدني الكويتي الجـديـد ، الأمـر الذي يدفـعنا إلى القـول « رب ضـارة نافعـــة » .

المراجع والمصادر والهوامش

للمزيد من المعلومات حول الموضوع انظر:

(١) باقر النجار: المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية.

في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.

مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت / الطبعة الأولى ١٩٩٢م ص ٥٦٥ ـ ٥٩٩.

ـ حول الأوضاع في الكويت قبل الاحتلال انظر على سبيل المثال:

عبدالله فهد النفيسي: الكويت: الرأي الآخر لندن.

Shamian Y. Essa: Internal Dynamice and State Systems in the Gulf.m PP. 8 - 10.

Jill Crystal: "Source of Power." Social Stratification of Political Influence in the Arabian Gulf.

The Middle East Studies Association Annual Meeting, Portland. October. 1992, PP. 14-16.

٣ ـ للمزيد من المعلومات حول نتائج الحروب انظر:

جاستون بوتول: الحرب والمجتمع.

تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية، ترجمة عباس الشربيني. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية ١٩٦٨.

٤ ـ للمزيد من المعلومات انظر:

Middle East Watch

News from Middle East Watch

The Conduct of Iraqi Troops in Kuwait. Toward Kuwaitis and non-Westerns, September. 1990 Kuwait: Deteriorating rights conditions since the early occupation. november 16th, 1990, New York.

جريدة الخليج ـ الإمارات العربية المتحدة ـ الشارقة بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٠م.

٥ ـ إن القيم بمفهومها الشامل والواسع هي المحدد لسلوك الإنسان في المجتمع وبالتالي فإن تأثيرها يحدد مسار المجتمع وخاصة في ظل الأزمــات والكوارث. وإن كارثة الاحتلال العراقي للكويت كان بمثابة الاختبار القاسي للعديد من القيم في المجتمع الكويتي.

حول موضوع القيم. انظر:

د. محمد أحمد بيومي: علم اجتماع القيم.

دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية ١٩٩٠م.

٦ ـ **جاستون بوتول**: الحرب والمجتمع.. سبق ذكره ص ٩٠.

٧ ـ **د. سعد الدين ابراهيم**: الأبعاد الاجتماعية والنفسية لتجربة الاحتلال وتحرير الكويت ـ اختفاء الدولة وبروز المجتمع المدني.

جريدة صوت الكويت ٧١/٥/١٩٩١م.

٨ ـ للمزيد من الاطلاع حول أزمة الخليج الثانية أو الاحتلال العراقي للكويت انظر على سبيل المثال لا الحصر:

Phyllis Bennis, Michel Moushabeck: “Beyond the Storm”, a Gulf Crisis Reader. Olive Branch Press, NewYork,1991.

Fred halliday: The left and the War: Four Underlying Questions. “In Haim bresheetch and Nira Yuval-Davis eds.)" The Gulf War and the New World Order. PP 272-276.

Kiren Aziz Chaudry: “Force of Social and Political Change in the Gulf. In the Persian Gulf Political and Economic Issues.” A report by the Middle East Institute. Washington, D.C. 1991. PP. 27-30.

ـ يفغيني بريما كوف: مهمات في بغداد. (أو الحرب التي كان يمكن الا تتبع). الطبعة العربية الأولى. شركة الأردن للنشر. قبرص ١٩٩١م.

- د. **حسن وجيه:** أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي.
مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. دار سعاد الصباح القاهرة ١٩٩٢م.
- **غازي عبدالرحمن القصيبي:** أزمة الخليج: محاولة للفهم دار الساقي - لندن. الطبعة الأولى ١٩٩١.
- **روبرت وايتر:** يوميات من بغداد. ترجمة عمار جولان وعبدالرحيم الفرا. الأهلية للنشر والتوزيع. الأردن ١٩٩٢م.
- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون والعمل بدول مجلس التعاون.«أزمة الخليج .. البعد الآخر».
الآثار والتداعيات الاجتماعية. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (٢٠) الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- **جان بيير شوفنمان:** أنا وحرب الخليج.
ترجمة حياة الكويك - بديع عطية - دار الكرمل - الطبعة الأولى - عجمان ٩٢.
- **د. نازلي معوض أحمد (تحرير)**
الوطن العربي في عالم متغير (أزمة الخليج الثانية). جامعة القاهرة. مركز البحوث والدراسات السياسية / ١٩٩١م.
- مركز دراسات الوحدة العربي: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية / ١٩٩١م
- جمال علي سند السويدي، شملان يوسف العيسى:«اتجاهات طلبة الإمارات العربية المتحدة حول أزمة الخليج».
مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد التاسع عشر. العدد الثالث والرابع خريف / شتاء ١٩٩١ز ص ١٠٧ - ١٣٣ .
٩ - مبارك العدواني (كاتب وصحفي كويتي عايش فترة الاحتلال).
تجربة في الكويت العمل الشعبي. جريدة الخليج/ الإمارات ١٩٩١/٥/٢م.
- انظر محمد عبدالهادي جمال: الكويت وأيام الاحتلال مطابع الخط/ الكويت ١٩٩٢م.

١٠ ـ سليمان الفهد: شاهد على زمان الاحتلال العراقي في الكويت ١٩٩٠/٨/٢ ـ ١٩٩١/٢/٢٦.

١١ ـ يذكر سليمان الفهد في المرجع أعلاه ما يلي:... مقبرة«الرقة» صارت مقبرة كافة المتوفين على اختلاف مذاهبهم، الأمر الذي جعل الوحدة الوطنية تتحقق في الحياة والموت على حد سواء ص. ٢١.

١٢ ـ جريدة الخليج ـ الإمارات العربية المتحدة ـ الشارقة ـ العدد ٤٤٤٠ ـ ١٩٩١/٧/٥ ـ الآثار الاجتماعية للغزو العراقي ص ١٢.

١٣ ـ مقابلات مجموعة من الصامدين خلال فترة الاحتلال منهم:

١ ـ د. خالد الوسمي. ٢ ـ وليد الرجيب.

٣ ـ د. دلال الزبن ٤ ـ محمد حسين غلوم

وقد تمت هذه المقابلات في فترات متقطعة امتدت منذ سنة ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ في الأمارات العربية المتحدة والكويت.

١٤ ـ للمزيد من المعلومات راجع:

اعداد الصمود الشعبي. لسان حال حركة المقاومة الشعبية الكويتية (حماك).

١٥ ـ الصمود الشعبي. ١٩٩٠/٨/٥ ص ٢.

١٦ ـ سليمان الفهد: شاهد على زمان الاحتلال العراقي. سبق ذكره ص ٩٩.

١٧ ـ عبدالله غلوم الصالح: الإفرازات الإنسانية لخرافة الحق التاريخي.

دراسة حول أوضاع العمل الاجتماعي والعمادي في ظل الغزو العراقي لدولة الكويت. دراسة في كتاب:

أزمة الخليج.. البعد الآخر.. سبق ذكره. ص ص ١١٧ ـ ١٦١.

ويذكر الأستاذ عبدالله غلوم الصالح حول الجمعيات التعاونية ص ١٤٧، ١٤٨ مايلي: «وخلال فترة الاجتياح والاحتلال كان العامل الأول والأعظم وبطل المقاومة هي الحركة التعاونية ومؤسساتها الجماهيرية، والتي استطاعت أن تقدم خدمات جليلة وعظيمة، ساعدت كثيرًا على صمود أهل الكويت في الداخل سبعة شهور، هي فترة الاحتلال» وقد وضح جهودها فيمايلي: ـ

أ ـ مد المواطنين والمقيمين بالسلع والخدمات، وعندما بدأ مخزون السلع الغذائية والتموينية بالتناقص نتيجة سطو قوات الغزو على مخازن الجمعيات، بدأت الجمعيات بتقنين هذه المواد للمواطنين والمقيمين بوساطة البطاقة التموينية التي في حوزتهم، ورغم النقص المستمر في هذه المواد الأساسية، فقد ظلت اسعارها ثابتة ومستقرة في كافة الجمعيات.

ب ـ تشكيل لجان عمل لتوزيع المواد الغذائية الأساسية على المواطنين في بيوتهم دون مقابل، وذلك عندما بدأت قوات الغزو بتضييق الخناق على الجمعيات التعاونية، وتهديد أعضائها والمتطوعين العاملين بها، بهدف الحصول على هذه المواد وتعرف أماكن تخزينها بعد أن تمكنت الجمعيات من نقل مخزونها إلى المنازل والمساجد بعيدًا عن أنظار قوات الغزو.

جـ ـ مد جهات الخدمات العامة كالمطافئ، والمستشفيات، وجمعية الهلال الأحمر الكويتية، ودور الرعاية الاجتماعية بالمواد الغذائية والتموينية دون مقابل.

د ـ تنظيم وتقنين صرف الأدوية للمواطنين والمقيمين من الصيدليات التابعة للجمعيات.

هـ ـ تشكيل لجان التكافل من السكان والمساهمين في كل منطقة سكنية: لتولي الشئون الداخلية للمنطقة وتذليل العقبات، والصعاب التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية، والقيام بتنظيف المنطقة، ونقل القمامة إلى أماكن مخصصة وحرقها.

و ـ نظرًا لإغلاق البنوك عند بداية الغزو ولمدة تزيد عن شهر، فقد قامت الجمعيات التعاونية بتزويد المواطنين بالسلع على الحساب وبالمجان، عندما اشتدت وطأة الاضطهاد والإرهاب، وملاحقة المواطنين تحت أية ذريعة، بل تعدي الأمر إلى إقراض المواطنين بمبالغ لتيسير أمورهم المعيشية.

ز ـ قامت الجمعيات التعاونية بمساعدة أفراد المقاومة الشعبية ماديًا ومعنويًا وبوسائل مختلفة، بالإضافة إلى انضمام العديد من أعضاء الجمعيات إلى صفوف المقاومة.

ح ـ كان موقف التعاونيين من الغزو موقفًا وطنيًا ورافضًا لقرارات سلطات الاحتلال وإجراءاته القهرية، ولم يذكر أن تعاون أي من أعضاء الجمعيات

مع قوات الغزو والاحتلال، ولهذا سقط العديد منهم شهداء الواجب والوطنية، بالإضافة إلى اعتقال ومضايقة واستفزاز واستجواب الكثيرين كمحاولة لإبعادهم عن مواقعهم والمهمة التي نذروا أنفسهم لها.

١٨ ـ انظر مقالة:

د. صلاح عبدالمتعال: أبعاد العدوان العراقي على الكويت وآثاره الاجتماعية صوت الكويت ـ ١٩٩٢/٨/٣ ص ١٣.